

الواقع الصحي في محافظة كربلاء

مدير الصحة العام: لدينا أطباء أكفاء وأصعب المشكلات التي تعترضهم هي الفصل العشائري



المستشفى الوحيد في المدينة متى تأسس وما أقسامه وما عدد كادره الطبية والصحية؟

هذا المستشفى تأسس عام ١٩٧٠ على مساحة ٤٢ ألف متر مربع وكانت كلفته تبلغ في حينها ربع مليون دينار ليبي. المستشفى الوحيد في المدينة يتحمل كل تلك الأمراض والأشخاص والكوارث وليهدى شقاءه إلى ملايين المواطنين إذا لم تكن مخطئا. أما أقسامه فهي قسم الجراحة وله شعبي مختلف اختصاصات الجراحة وهناك قسم آخر هو الباطنية وله شعب أيضا في مختلف اختصاصات الباطنية وهناك أيضا أقسام إدارية كالقسم الفني والإدارة وغيرها. أما عدد الكوادر ففي مستشفىنا ٨٥ طبيبا اختصاصيا و٣٥ طبيبا ممارسا و ٥٠ طبيبا مقيما أقدم ٤٩ و طبيبا دوريا و ٥٠ صيدلانيا و ١٢٣ معاون طبيب و ٢٢ ومرمضا جاعدا و ٣٣٩ ممرضا ماهرأ و ٧٠ ممرضة. أعداد المراجعين

أمام الأعداد تسال كم عدد المراجعين وكم عدد العمليات الجراحية في الأثل خلال شهر تموز مثلا؟

الجواب ينقسم إلى قسمين الأول هو عدد المراجعين قبل تطبيق نظام الإحالة منذ الشهر السابق وعدد المراجعين بعد تطبيق النظام لأن نظام الإحالة أعان كثيرا الأطباء ووفر فرصة كبيرة لتقديم الخدمات الجيدة إلى المرضى فقبل نظام الإحالة كان عدد المراجعين يوميا يصل إلى ٩٠٠ مراجع لقسم الاستشارية وبعد الإحالة وصل العدد إلى ٤٠٠ مريض وعدد مراجعي قسم الطوارئ كان يصل إلى نفس الرقم وبعد تطبيق النظام أصبح العدد لا يتجاوز ٣٥٠ حالة وإذا ما أعطينا رقما لشهر تموز فإن عدد المراجعين لكل الأقسام وصل إلى ثمانية آلاف و ٣٩٦ مريضا وهو عدد كبير أما عدد العمليات ذات الشهر فقد شهدت المستشفى إجراء ٥٠٠ عملية ناجحة فوق الكبرى و ١٦٠ عملية كبرى و ٢٥٠ عملية وسطى و ٢٦٠ عملية صغرى.

مفارقة

ولكن هذا يقودنا إلى سؤال طرحه المواطنون حيث يقولون إن فحص الطبيب الاختصاصي في عيادته يختلف عن فحصه في المستشفى هل تراقبون مثل هذه الحالة؟

هذا كلام قد ينطبق على جميع الأطباء فهناك أطباء ما زالت أجور الكشف لديهم متدنية قياسا إلى أطباء آخرين ومع ذلك لا يزيد أن نعمم الإيجابية مطلقا لا تزيد أن نعمم السلبية لأن الطبيب إنسان وهو يحمل إنسانيته معه ولكنه أيضا معرض إلى الخطأ ومع ذلك نريد أن نوضح إلى المواطن. الطبيب يقوم بفحص نحو ٢٠٠ مريض يوميا في المستشفى في حين يقوم بفحص نحو ٣٠ مريضا في عيادته والمطلوب منه أن يفحص الجميع خلال ساعات الدوام، وأن يتخصص المرض ويكتب الدواء الفرق ليس في الجانب الإنساني أو مبلغ المراجعة أو الكثافة بل الفرق في عدد المراجعين؟

اتهامات

هناك أجهزة حديثة وصلت المستشفى إلا أن بعضها عاطل على الرغم من مرور فترة قصيرة على تشغيله والبعض الآخر لم يتم العمل به ويقول المواطنون إن أعطال الأجهزة سببها العاملون عليها لأنهم يعطون في مستشفيات خاصة وبالتالي فهم يهربون المريض على الذهاب إلى تلك المستشفيات؟

لا نريد أن نعمم كما قلنا سابقا ولكن هناك صحة في المعلومات المتعلقة بالعتل أما موضوعه تسبب العطل فهذه حالة لا أقول إنها غير موجودة ولكنها غير واقعية بسبب أن هناك مشاكل تسبب الأعطال منها مشاكل كهربائية وفنية وحدثة الأجهزة وقلة الخبرات وعدم معرفة كيفية التصليح أو هناك عقد للتصليح مع الشركة والأجهزة التي لديها فرع في بغداد وهذا يتطلب وقتا حتى يصل كتابين وكتابهم ليتم التصليح وهذا يأخذ لذلك فالواطن يقول إن العطل بفعل فاعل. وأمام الأجهزة التي نصبت ولم تعمل جهازا تفتيت الحصص فقد تم إرسال فريق طبي إلى سويسرا للتدريب وفي مجال أجهزة العيون تم إرسال أطباء برقة المرضى إلى دول الجوار للافادة من الخبرات وفي مجال الطوارئ تم إرسال فريق إلى السعودية وفي مجال الأوعية الدموية تم إرسال طبيب إلى الهند وغيرها الكثير نحن بحاجة إلى وقت لكي

إن واقع الصحة في كربلاء في تطور انه لم تسجل أية حالة مرضية في المدينة أو أوبئة أو أمراض كالكلوليرا أو التيفويد أو السحيا أو الأيدز برغم أن زوار المدينة باللايين.

هل تستنزف هذه الأعداد والزيارات ما مخصص للمدينة من أموال أو أبنية أو كادر في الجانب الصحي؟

بشكل تأكيد سيكون الجواب نعم فالأعداد تستنزف الإمكانيات الموجودة في المؤسسات الصحية علما أن المحافظة يعتمد على احتساب عدد النفوس المسجلين دون الأخذ بنظر الاعتبار هذه الأعداد الكبيرة بل دون الأخذ بنظر الاعتبار أعداد المهجريين الذين سكنوا كربلاء منذ سنوات. ولو أعطينا نسبا مئوية فقول أنه في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ كانت ما نسبته من ٤٠-٥٠٪ من الاحتياج ينهب إلى الزوار أما في عام ٢٠٠٨ فإن ما نسبته ٣٠٪ ينهب لمثل هذه الخدمات بسبب قيام الزوار بتزويد المحافظة بما تحتاجه وحسب ما هو متوفر لديها وقد حصلنا خلال هذا العام على دعم ملحوظ من الوزارة لتعزيز الصحة بحيث نريدها لا تؤثر في الأقل على أهالي المحافظة.

هناك من يقول إن الأطباء يتعرضون إلى مضايقات أو اعتقالات أو تهديدات؟

أقول وبكل صراحة لدينا أطباء أقاء على مستوى عال والطبيب العراقي في كربلاء يجري يوميا ما بين ٨-٧ عمليات مختلفة فبعضها إضافة إلى الخبرات العراية والعمليات التي تجرى في المستشفيات الحكومية لذلك فالطبيب معرض حتى إلى التهديد والخوف والابتزاز من قبل الآخرين لأنه قوة وطنية وعليه مطالب بان تكون لديه حصانة حتى من الحاكم إذا ما أخطأ في العمل وأن يكون الاستدعاء إلى المحاكم أو مراكز الشرطة رسميا وليس عملية إلقاء القبض لأنه حتى لو أثبت التحقيق براءة الطبيب فإن السبعة تؤدي دورا وهذا يؤدي إلى حرمان المرضى من خبرته وإنسانيته لأنه ليس كل ما يقال صحيحا. ومن أصعب المشاكل أن يتعرض الطبيب إلى الفصل العشائري.

طبقت دائرة صحة كربلاء نظام الإحالة من المركز الصحية إلى المستشفيات. أولا ما هي الدوافع التي جعلت العودة إلى هذا النظام وثانيا هل هذا النظام سيسهم علاجا صحيحا للمريض وسيفيد له الخدمات المرجوة؟

نظام الإحالة خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح وقد أعطت مجالاً لأطباء الاختصاصيين لتفحص المريض وحالته بصورة أفضل وهذا أيضا سيكون إجابة على سؤال طبيب يعمل في عيادته أفضل من المستشفى لأن عدد المرضى اليوم في المستشفى كبير جدا وفي نظام الإحالة سيقل عدد المرضى لأن التركيز منقسم بين عيادات المستشفيات وهو لا يحتاج إلا إلى علاج يمكن الحصول عليه من المراكز الصحية ثم إن نظام الإحالة يقلل من صرف الدواء والحد من هدره لأن بعض المرضى يأتي الدواء إلا أنه لا يستخدمه وربما يقوم ببغعه ولو نظرنا إلى ثلجات البيوت ستجد الأنوية غير المستخدمة كثيرة لأنه دواء مجاني.

وسلوى ٢٠٠٠ عملية صغرى وراجعت مستشفىنا خلال العام الحالي نحو ٢٨١٥٠ امرأة وهي نسبة عالية في حين شهد المستشفى ارتفاع نسبة حالات الولادات الطبيعية خلال الأشهر الثمانية مقابل الأشهر الثمانية من سنة ألف و ٢٤ ولادة تكون فيما شهد ذات المستشفى في الأشهر الثمانية من العام الماضي تسعة آلاف و ٨٠٢ حالة ولادة بيننا خمسة آلاف و ١٩٥ حالة ولادة ذكور.

دور المواطن

من أكثر الأشياء التي تدمر الواقع الصحي وحتى التخطيط الذي يراد منه أن يكون بالسنتوى العلمي والعالمي هو وجود الرشوة وكانت هذه الظاهرة منتشرة في زمن النظام السابق بسبب قلة الرواتب. هل ما زالت موجودة؟

استطيع أن أقول إن الرشوة لم تعد ظاهرة كما كانت لأننا نقاب كل من تلقت انه أخذ رشوة وقد قابنا ولكن المشكلة وصراحة هي تابعة للمواطن الذي لا يقدم الشكوى ويكتفي بالتذمر وإطلاق التهم خارج المستشفى ونحن نريد من يقدم بالشكوى ومع ذلك فانا نستطيع أن أقول إن هناك هدية يقدمها أهل المولود وخاصة إذا ما كان تكرار للمرضى أو المعينة إذا ما بشرتها بالولادة وليس شيء آخر.

خدمات جديدة

نلاحظ إن هناك توسع في المستشفى بصورة ملحوظة فهل هذه التوسعة تكفي لتقديم الخدمات إلى النساء والأطفال حديثي الولادة خاصة إن المستشفى هو الوحيد في المحافظة؟

نعم حدثت التوسعة فقد كانت في المستشفيات صالنا وعمليات وأن أربع صالات وهناك ثلاث قاعات الإنشاء وكان عدد الرهات خمس تسع لعشرين سريرا. والآن أصبحت لها أربع رهات جديدة مع ترميم الرهات القديمة وهناك توسيع لصالات الولادة ورهدة الطوارئ وإفتتاح جناح الإدراري وكان لدينا مختبر واحد بسيط والآن لدينا مختبر جديد بكل المواصفات العالمية الصحية وهناك استشارية جديدة وشعبة الأشعة والسونار ومطبخ عصري أي إن الصبر بالمليارات على الواقع الصحي ومع ذلك فهناك نقص مثلا في الكوادر النسوية التمريضية على الرغم من أن التعيينات في هذا الجانب مفتوحة لكل من تريد أن تتقدم للتعين والرواتب جيدة ولكن هناك إقبال أفضل

حوار مع مدير الصحة العام

هلما أوراقتنا واتجسنا إلى المدير العام لصحة كربلاء الدكتور علاء حمودي بدير وقد جمعنا أجوبة مدير المستشفى مع أسئلة المواطنين وما نحمله من معلومات وأسئلة خاصة

كيف ترى الواقع الصحي الآن إذا ما قورن بالزمن السابق؟

أنا أراه جيدا وهو في تطور مستمر من الناحية العلاجية والصحية والدوائية إن كان في المراكز الصحية أو المستشفيات. هذا الواقع الذي يعمل الجميع على تغييره نحو الأفضل يحتاج إلى زمن طويل لأن التركة ثقيلة ولا نريد أن نخلق على هذه الساعات لكنها الحقيقة على الرغم من أن كربلاء ما زالت تفقر إلى مستشفى عام والمستشفى الحسيني لا يستوعب أهالي المحافظة كيف يستوعب الأعداد المليونية التي تزور المدينة والدليل على

تترام الخدرات في كل المجالات لكي تكون الخدمة في اعلى مستوى لها. يضاف إلى ذلك إن المستشفى بحاجة إلى أطباء لجراحة القلب والأوعية الدموية والجراحة التجميلية والفك ونحتاج إلى صالة عمليات ولدينا مشروع في هذا الاتجاه يطلق عليه مشروع ٢٤ صالة مستشفى النسائية والولادات المشوهة

في مستشفى النسائية ثمة تغيير جديد قلب الشكل السابق الذي تأسس فيه منذ عام ١٩٨٨ حين كان عبارة عن مسرح للعالم قبل أن يتحول إلى مستشفى للنسائية ولتنتي سريرا. الحدائق الجميلة تتوزع على مداخله وما أن تدخل حتى ترى رجال الاستعلامات بأرطمة العنق الحصر والملابس التي تشبه الزي الموحد في استقبالك إلا إن الشكوى من المواطنين تسعها منهم بصورة مباشرة أو تقرأها في الصحف.

الدكتور كاظم عبد الحسين مدير المستشفى استقبلنا بحفاوة في مكتبه الصغير الأنيق راح يعطي لنا صورة عن أهمية المستشفيات الحكومية وفرقها عن المستشفيات الخاصة حين قلنا له شكوى المواطنين من أن بعض الطبيبات يطلن من النساء التوجه إلى المستشفى الخاص لإجراء العمليات النسائية أو الولادة.

لا يمكن القول إن المستشفيات الخاصة أكثر إيمكانة من المستشفيات العامة من كل النواحي من حيث التجهيز بأجهزة متطورة وتخدير ومراقبة وكفاءة طبية اختصاصية في النسائية والتوليد والأطفال والتخدير بل أقول معلومة إن أطباء النسائية حينما يواجهون عملية معقدة لا يجرون على إرسالها إلى المستشفى الخاص ليقيمهم بيان هناك فرقا شاسعا في الإمكانيات بين الاثنين كما إن الكم الهائل من العمليات الجراحية بمختلف أنواعها لعل قوي على كفاءة المستشفى وأدائها الواسع. أما بخصوص قيام بعض الطبيبات بالإحالة إلى المستشفيات الخاصة فهذه حالة قليلة واستثنائية ونحن نؤكد أنها ممارسات خاطئة. وقد تمت معاقبة ثلاث طبيبات لأنهن روجن للمستشفى الخاصة أكثر إيمكانة من كانت هناك مجالس تحقيق جرت في دائرة الصحة بإشراف مباشر من مدير الصحة.

ولكن حدثت ولادة مشوهة في المستشفى فهل هي ظاهرة وما أسبابها ثم هناك شكوى من عدم وجود الامتثال بالنساء، الحوامل أثناء الولادة؟

علينا أن نوضح ما هي الولادات المشوهة وهي ولادة طفل بلا رأس أو رأس مشوه أو أطراف مشوهة ربما تنزوها إلى الحروب أو الحالات النفسية ولكن لا توجد دراسة تثبت هذه الأسباب أو غيرها وعلى العموم الولادات المشوهة لا تشكل ظاهرة لأنها قليلة وإذا ما قلت أنها موجودة أقول لك إن زيادة أعداد الولادات تعني وجود ولادات مشوهة. أما عن وجود شكوى بعدم الاهتمام بالنساء فإن الأرقام والوقائع تثبت في عدم تقبول إن مستشفىنا لم يشهد حالة وفاة واحدة للنساء خلال الأشهر الثمانية الماضية وسجل حالتني وفاة فقط خلال العام الماضي وهذا دليل على وجود الاهتمام والدليل الآخر خلال شهر كانون الثاني من العام الحالي اجرينا ١٨٠٠ حالة ولادة طبيعية و ٤٥٠ ولادة قيصرية و ٩٧ عملية فوق الكبرى و ٢١٠ عملية كبرى و ٥٢ عملية



عمالة الأطفـال بين الحاجة والقانون

ما ينعكس سلبا على سلوكه ونفسيته المستقبلية وفي قانون رعاية الأحداث يجوز سلب الولاية من الأب إذا كان الأخير هو سبب انحراف هذا الصغير مطلقا جاء في المادة (٣١) منه، وعلى الأباء كذلك العدالة مع أبنائهم لأن ذلك يساعد أيضا على عدم الانحراف والخلل النفسي.

مقترحات

وفي ختام هذه الجولة اردنا أن نضع بعض المقترحات عليها تساعد في إيجاد الحلول لهذه المشكلة المتنامية.

١- تفعيل قانون الرعاية الاجتماعية المرقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠ وبكافة مواد.

٢- زيادة عدد المسؤولين (بشبكة الحماية الاجتماعية) لتفادي حالات البطالة والحد من ظاهرة ترك الاطفال مدارسهم.

٣- المراقبة من قبل ادارات المدارس للطلبة ومعرفة الذين يعملون بعد الدوام أو الذين تركوا العمل ومحاوله مساعدتهم من خلال ايجاد صناديق المساعدة بالتنسيق مع وزارة التربية و اولياء الامور.

٤- فتح الدورات من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لاحتواء الطلبة الذين تركوا مدارسهم لإعادة تأهيلهم وزجهم في أعمال تتلاءم مع قدرتهم وقابليتهم البدنية.

وقد قلت الكثير من الإحصاءات التي تم اجراؤها على الاطفال الذين تركوا الدراسة انهم يفتنوا الاستمرار في الدراسة لولا الظروف العائلية التي ارغمتهم على العمل.

ويرى الكثير من الباحثين ان للمعلمين و اسلوبهم القويم كثير ما يساعد على القضاء على الجريمة.. وبالعكس قد يكون سببا من اسباب فشل الطالب وتركه للمدرسة وبالتالي يؤدي ذلك إلى اختلاط هياكل العصبى بالخضار وبالتالي انغماسه في الجريمة وصعوبة السيطرة عليه وان اغلب الجانحين هم من الذين تركوا الدراسة وهنا تقع على عاتق الدولة توفير مستلزمات العيش للرغيد وتفعيل قانون الرعاية الاجتماعية الذي يمكن من خلاله القضاء على كل الاثار السلبية التي تنتج من ترك الاطفال مدارسهم وهناك حالة مهمة هي تعامل الابوين لابنائهم فقسم من الاباء يقوم بضرب ابنه امام الآخرين وذلك يؤدي إلى ان يحقد هذا الصغير على المجتمع ذلك

على توفير ما تحتاج اليه من ضروريات و انا احصل كل يوم على ١٥ ألف دينار او ٢٠ ألف دينار..

اما بائع الخضار.. الطفل ليث.. فقد قال: أتى منذ الصباح الباكر إلى هذا المكان لبيع الخضار مقابل ثلاثة آلاف دينار يوميا وكما ترى تحتاج هذه الخضار إلى التنظيف ورش الماء والتقليم وقد تركت المدرسة وأنا في الأساس الابتدائي لأن والدي متوفى وأنا الابن الوحيد وسط خمس بنات كلهن لم يكملن الدراسة واحداهن تعمل في (محل حلالة نسائية) ندفع (٢٠٠) الف دينار اجار البيت واحتاج في العمل لكي نسد هذا المبلغ شهريا كما ان متطلبات الدراسة كثيرة جدا ولا اقدر عليها وربما اعود إلى المدرسة اذا تحسنت الظروف.

أساليب التدريس مواضع للخطأ

الكثير من التعليمات الموجهة إلى إدارات المدارس تمنع استخدام الضرب أو القسوة مع التلاميذ التي قد تكون سببا من أسباب كره الطلبة للمدرسة وبالتالي ترك الدراسة مطلعا يرى الباحث الاجتماعي (عبد الكريم رشيد) والذي يبين ان قانون الرعاية الاجتماعية اشترط في المادة ٢١ منه ان يعين باحث اجتماعي في كل مدرسة لغرض متابعة الطلبة وتنمية الجوانب الوجدية.. ومن الواجب ان يتخلى المعلم بالاذلاق الفاضلة والإمانة التي تمكنه من اداء عمله بالشكل المطلوب في تعامله مع الطلبة.. لذا يجب ان تخضع عملية اختيار المعلمين إلى (ادق الوسائل) لانه يقوم بانشاء وتكوين الجيل.



التدريب على العمل

قد تلجئ الظروف الصغار على العمل بعد فقدان المعيل او تحت ضغط الحاجة حيث يزوج البعض منهم لتعلم مهنة معينة وهذا قد يؤدي إلى قسوة ارباب العمل ومعاملة هؤلاء الصغار معاملة سيئة تتناقض مع الطابع الاخلاقي الذي ينبغي ان يتصف به التدريب وهذه القسوة تكون مقرونة بالاهانة والتجريح فيبعض اصحاب الحرف يريد ان ينظم من هؤلاء الصغار لانه ورث ذلك عن مديريه وهذه القسوة وهذه الاهانة قد تلجئ الصغير إلى ارتكاب الجريمة بعد ان تحدث جراحات نفسية من الصعوبة علاجها..حيث تتحقق بالعمل العزة والكرامة و يحس الانسان بأنه يأكل جراء ما ينلته من جهود وانه يأخذ مقابل ما اعطى و جاء في قانون الرعاية الاجتماعية رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠ على (العمل حق تكفل الدولة توفيره لكل مواطن وهو واجب على كل من يستطيع القيام به) وكذلك وهنا اشير إلى دور المدارس وتعاون المدرسة مع العائلة في متابعة الصغار خصوصا في الابتدائية من خلال (مجالس الاباء والامهات) و تفعيلها لتفادي المشاكل التي قد تجرف بالصغار إلى الانحراف او التشرذم والجريمة ويجب على الجميع ان يتعاملوا مع هؤلاء الصغار على انهم (امانة) يجب الحفاظ عليها..

سألت احد الصغار.. صياغ احذية..عما يحصل عليه من هذا العمل هل هو في المدرسة قال: انا لا امارس هذا العمل يوميا بل اثناء العطل والجمع و اوقات العصر.

وفي بعض الاحيان اغيب عن المدرسة.. ولا استطيع ان اترك العمل لان والدي (مشلول) و انا اكبر اخوتي و اخي الذي يصغرني يبيع (العلكة) في الاشارات الضوئية وهذا العمل يساعنا كثيرا في توفير متطلبات العيش وعندما لا اعمل في بعض الايام (لا نستطيع) الحصول على الاكل في ذلك اليوم كما ان امي تقوم بالخياطة للجيران وفي احيان اخرى تباع الخضار لتشتري الدواء لابي.. ربما اضطر الى ترك الدراسة والتفرغ للعمل بسبب صعوبة الحياة وعدم قدرتنا

تحقيق علي جابر

تشير الدراسات الجائئة إن سبب جنوح الأطفال يعود إلى تركهم الدراسة واضطرارهم العمل في اماكن مختلفة وحيث ان الطفل حتى الخامسة عشرة (يقعد) ويكون قابلا للتلقيح و اخذ ما يعطى من افعال الخير والشر والمحبة والكره والفضيلة والرزيلة والاجرام والقاعة والالتانية كلها يتحكم بها المجتمع و قد اكد الكثير من الباحثين في المجال الجنائي درسوا ٣٥٠ طفلا جانحين فبين ان من اهم العوامل المؤثرة في سلوك الأحداث هي (بيئة المصادقة) والعمل الذي يمارسه الصغار والتي تسمى (العوامل الخارجية) أي (الوسط) او (البيئة الاجتماعية) وقد زادت في الآونة الأخيرة معدلات عمالة الاطفال في الاسواق الشعبية بسبب الحالة المعيشية الصعبة التي تعيشها الكثير من العوائل العراقية وزجها بالصغار في سوق العمل.. وهذا يخالف لقانون العمل الذي جاء في مادته ٨٦ انه يمنع منعاً باتا تشغيل الأحداث.

يعلمون لأعالة عوائلهم

كان يفترض بين اكوام القمامة باحثا عن العلب الفارغة حين سألته عن ثمنها.. فقال: اقوم بتجميعها ثم ابيعها إلى احد الأشخاص لإعادة تصنيعها و يوميا احصل على مبلغ تكفيانا انا و اخوتي على العيش كما ان اخي الصغير يقوم بذات العمل و قد تركت المدرسة في الخامس الابتدائي لان والدي مات في بداية عام ٢٠٠٣ في احد التفجيرات في بغداد و انا اعلم منذ الفجر وحتى الساعة الواحدة ظهرا وفي الليل اكون شديد التعب وانا احسن يوميا (علبة سكاكر) وسبب تركي المدرسة مع اخي لتوفر لقمة العيش على عائلتنا و قد تعودنا على هذا العمل وصار جزءا من حياتنا ولا نستطيع تركه ويبدو ان حياتنا اخذت هذا السياق و لن تتغير..واقترن بنا صبي كان يحمل على ظهره كيسا مليئا بالعلب الفارغة قال بصوت مرتفع: ما فائدة الدراسة.. وما الذي تحصل عليه غير (دوخة الراس)؟ نريد ان نعيش ويعيش معنا اهلنا.. (عني يا دراسة يا بليغ).